نشاطات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في غرب إفريقيا (1974-1989م)

د. علي متولي أحمد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر كلية الآداب - جامعة السويس

شكّل استقلال الكويت عام ١٩٦١م نقطة تحول مهمة في مسار المجتمع الكويتي وتطوره، وأفرزت مجموعة من التغيرات في البنى والهياكل الاقتصادية والاجتماعية، واستدعت ظهور العديد من المؤسسات الاقتصادية، التي يُعد الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية من أهمها.

يُعدّ هذا الصندوق (الصنـــدوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية) من أقدم المؤسســـات التمويلية العربية، فمنذ بداية نشاطه، في ٣١ ديسمبر ١٩٦١م، وهـــو يقدم المســـاعدات المادية في شـــكل قروض مالية ومنح ومعونـــات فنية للدول النامية، ومنها دول القارة الإفريقية، ولكننا في هذه الدراســـة ســـنركّز على نشـــاطاته فـــي منطقة «غرب إفريقيـــا»، لنُبرز الانتشـــار الجغرافي والقطاعي للقـــروض المقدمة من الصندوق الكويتي لدول هـــذه المنطقة، ونُجري مقارنةً بين المساعدات التي قدّمها الصندوق لإقليم غرب إفريقيا وأقاليم وســـط وجنوب وشرق إفريقيا، ثم نتطـــرق إلى مدى إيجابية هذا الـــدور الذي لعبه الصندوق الكويتي على دولة الكويت.

وتدور هذه الدراسة حول خمسة محاور:

أولاً: نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وأهدافه وأهم خصائصه.

ثانياً: التوزيع الجغرافي لمســـاعدات الصندوق في غرب إفريقيا.

ثالثاً: التوزيع القطاعي (والنوعي) لمســـاعدات الصندوق في غرب إفريقيا.

رابعاً: مقارنة وترتيب إقليم غرب إفريقيا بالنسبة للأقاليـــم التي يســـتهدفها الصندوق داخـــل القارة الإفريقيةأفريقياً.

خامساً: المردود السياسي لمساعدات الصندوق في غرب إفريقيا.

وخاتمة.

أولاً: نشأة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وأهدافه:

بنهاية عام ١٩٦١م صدر القانون رقم ٣٥ لســـنة ١٩٦١م، بإنشاء مؤسسة عامة مقرها مدينة الكويت، وسُـــمّيت «الصنـــدوق الكويتي للتنميـــة الاقتصادية العربيـــة»[١]، وذلك برأســـمال بلغ ٥٠ مليـــون دينار كويتي (١٤٠ مليون دولار؛ بالسعر السائد آنذاك)، ثم تضاعف رأس المال عام ١٩٦٣م، وضوعف مرّة أخرى عام ١٩٦٦م ليصبح ٢٠٠ مليون دينار كويتي[٢].

كان الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية هو مساعدة الدول العربية التي تعاني من التخلف في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مدّها بالقروض الميســـرة، وتُقدم معظم قروض هذا الصندوق قطاعياً لمشاريع البنية التحتية، وهي ذات فائدة متدنية جداً، تصل إلى ٠٫٥٪، مع مهلة دفع تصل إلى ست سنوات أحياناً[٣].

ومن الجديـــر بالذكر؛ أنه في أعقاب عقد القمة العربية السادسة بالجزائر في نوفمبر ١٩٧٣م، والتي أســـفرت عن ضرورة تقديم دعم ومســـاعدات مالية للـــدول الإفريقية- باســـتثناء النظـــام العنصري في جنوب إفريقيا وروديســـيا، أكدت دولـــة الكويت من جانبها ضرورة تطويـــر التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقيـــة، وتوطيـــد العلاقات العربيـــة الإفريقية، وخصوصـــاً لأن حـــرب ١٩٧٣م كان لهـــا أثر إيجابي بالغ فـــي اقتصاديات الدول المنتجة للنفط كالكويت، وبناءً عليه؛ قرّر المســـؤولون عـــن الصندوق الكويتي للتنميـــة الاقتصاديـــة العربية تعديـــل القواعد التي تحكم الصندوق، وتوســـيع نطاق أنشـــطته؛ لتشـــمل الدول النامية غير العربية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينيـــة ومنطقة البحـــر الكاريبي، بهـــدف إقامة

(١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي ١٩٦٢م، ع١، ص٣.

(٢) غانم سلطان، مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: دراسة جغرافية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، مج١٧، ع٦٥، ١٩٩٩م، ص١٥٤؛ انظر أيضاً: حمد سليمان محمد الرشيد، المعونات الخليجية للدول الافريقية: دراسة تحليلية، مجلة بحوث دبلوماسية، السعودية، ع٢، ١٩٨٥، ص٣١٠.

(٣) عبدالجبار عبود الحلفي، الصندوق الكويتي ٢٢ عاماً من المساعدات للبلدان النامية ١٩٦٢-١٩٨٤م، الخليج العربي (العراق)، مج١٨، ع٣٤، ١٩٨٦م، ص (١٢٩، ١٣٠).

شراكات مع هذه الدول[1].

لذا؛ كان يوم السابع عشر من يوليو ١٩٧٤م يوماً له دلالته في تاريخ نشـاطات الصندوق الكويتي، من هذا التاريخ دخلت إفريقيا في مجال عمل الصندوق، حيث صدر قانون ٢٥ لسـنة ١٩٧٤م، الذي نصّ على توسيع نطاق أعمال الصندوق، بحيث أصبحت تشمل الدول النامية كافة، بعد أن كان نشاطه مقصوراً على الدول العربية، ومن ثمّ ازداد رأسماله من ٢٠٠ مليون إلـى ١٠٠٠ مليون دينار كويتي، أي ما يزيد على ٣,٤ ملايين دولار.

وبمجرد صدور القانون الجديد؛ شرع الصندوق في إرسال البعثات إلى عدد كبير من الدول الإفريقية والآسـيوية التي يمارس فيها الصندوق نشاطه لأول مرّة، وذلك لاسـتطلاع المشـروعات التي يمكن أن يسـاهم الصندوق في تمويلها، أو لتقييم مشروعات تم اختيارهـا، فزارت بعثات مـن الصندوق كلاً من بنجلاديش وماليزيا وأفغانسـتان، وأوغندا وبوروندي وتنزانيـا ورواندـا وكينيا ومالي وتشـاد، فضلاً عن مواصلة الصندوق نشاطه الذي مارسه طوال الثلاثة عشر عاماً الماضية في الدول العربية[2].

وعلى الصعيد العملي؛ نجد أنه خلال عام ١٩٨٢م ذهـب الثلثان من التزامات الصنـدوق إلى دول غير عربية وعلى رأسـها: السنغال ومالي والهند والصين وسـريلانكا، ونتيجةً لاتسـاع رقعة المعونة الدولية للصندوق، وازدياد مسـؤوليته الدوليـة تجاه أقطار العالم الثالث، زِيد رأسـمال الصندوق من مليار دينار كويتي إلى مليارَي دينار عام ١٩٨٢م.

علاوةً على ذلـك؛ يقوم الصندوق بتمويل وتوفير الخدمات الاستشارية الفنية والاقتصادية التي تعجز عن تمويلها الدول المقترضة، وبخاصة الفقيرة منها. وتمويل المشـروعات الاستطلاعية التي تساعد على تحديد فرص بناء الطاقات الإنتاجية.

ولا يشـترط الصندوق على الـدول المقترضة اسـتخدام أوجه القرض في مشروعات معيّنة؛ بقدر ما ينظر إلى المشـروع من ناحية الأولوية في تنمية اقتصاد ذلك البلد، وتلبية الحاجات الأساسـية فيه، بحيث يأتي تقويم المشـروع بعد دراسات مستفيضة عن قنوات إنفاق القرض؛ لكي لا يُستخدم في أغراضٍ لا تؤتي ثمارها المطلوبة[3].

ثانياً: التوزيع الجغرافي لمساعدات الصندوق في غرب إفريقيا:

خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٨٩م، أي بعد توسـيع نشاطات الصندوق الكويتي من دائرة مساعدة الدول العربيـة فقط إلى دائرة مسـاعدة جميع دول العالم النامي في برامجهم التنموية في قطاعات شتى، كانت منطقة غرب إفريقيا إحدى المناطق التي استهدفتها قروض الصندوق الكويتي لمسـاعدتها في مشـاريع البنية التحتيـة في قطاعات مختلفـة خلال الفترة سالفة الذكر.

وعلى سبيل المثال؛ قدم الصندوق قروضاً للدول الآتية: في عام ١٩٧٥م: دولة غينيا (طرق)، والسنغال (موانئ الصيد)، ومالي (تطوير مصنع للزيوت). وفي عـام ١٩٧٦م: جامبيا (تطوير قطـاع النقل البري). وفـي عـام ١٩٧٨م: جمهورية بنين الشـعبية (طرق ومواصلات). وفي عام ١٩٨٠م: جمهورية سـيراليون (نقل ومواصـلات). وفي عـام ١٩٨١م: غانا (قوى

(١) Benyan Turki, The Kuwait Fund for Arab Economic Development and Its Activities in African Countries, 1961–2010, Middle East Journal, VOL. 68, NO. 3, Summer 2014, p.427.
انظر أيضاً: فالح فهد هادي الدوسري، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ودوره تجاه الدول العربية والنامية، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات، جامعة عين شمس، ع ١٤، ج١، ٢٠١٣م، ص٨٦.

(٢) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث عشر، ١٩٧٤-١٩٧٥م، ص٧.

(٣) عبدالجبار عبود الحلفي، مرجع سابق، ص (١٢٩، ١٣٠).

كهربائية). وفي عام ١٩٨٤م: النيجر (مياه وري)[١].

وفيما يأتي جـدول رقم (١) الذي يوضح التوزيع الجغرافي للقروض المقدمة إلى إقليم غرب إفريقيا، مع بيان إجمالي بعدد وقيمة القروض حسـب الدول المستفيدة، وذلك حتى عام ١٩٨٩م.

جدول رقم (١):

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق الكويتي في دول غرب إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٤- يونيو ١٩٨٩م)[٢]:

الدولة	عدد القروض	قيمة القروض (بالمليون دينار كويتي)
السنغال	١٠	٣٥،٧١٩
النيجر	٥	١٤،٣٧١
مالي	٤	٢٢،٢٤٠
غينيا بيساو	٤	٨٥٥،٧
غانا	٣	١٦،٤٧٠
جامبيا	٣	٨،٢٣٩
بوركينافاسو	٣	١٠،٥٠٠
بنين	٣	٧،٦٩٠
غينيا	٢	٨،٥٧١
توجو	٢	٨،٠٠٠
ليبيريا	١	٢،٢٠٠
سيراليون	١	٣،٠٠٠
جزر الرأس الأخضر	١	٠،٩٦٥
المجموع	٤٢	١٤٥،٨٢

ومن خلال تحليل الجدول رقم (١) نجد:

أن التوزيـع الجغرافـي للقـروض التـي قدّمها الصنـدوق الكويتي لمنطقة غرب إفريقيا، خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٩م)، استفادت منها ١٣ دولة، أي أن قروض الصندوق شملت معظم دول هذه المنطقة، وهذا مؤشر إيجابـي للغايـة، وخصوصاً أن الصنـدوق حينها كان حديث العهد في نشاطاته داخل القارة الإفريقية.

كما يتبين من الجدول أن الدول التي استفادت من قروض الصندوق حصلت على ٤٢ قرضاً، قُدّرت قيمتها بـ٨٢، ١٤٥ مليون دينار كويتي.

ويظهر من الجدول كذلـك أن أكبر عدد للقروض كان من نصيب دولة السـنغال، حيث تربعت تلك الدولة على رأس الدول المسـتفيدة مـن هذه القروض خلال الفتـرة آنفة الذكر، إذ حصلت على (١٠) قروض بقيمة ٧١٩، ٣٥ مليون دينار كويتي، ثم جاءت دولة النيجر في المرتبة الثانية مـن حيث عدد القروض، حيث حصلت على (٥) قروض قُدّرت قيمتها بـ ٣٧١، ١٤ مليون دينار كويتي، يليها مالي وغينيا بيساو، حيث حصل كلٌّ منهما على (٤) قروض، ثم غانا وجامبيا وبوركينافاسو وبنين، حصل كلٌّ منها على (٣) قروض، ثم غينيا وتوجو حصل كلٌّ منهما على (٢) قرض، ثم ليبيريا وسـيراليون وجزر الرأس الأخضر حصل كلٌّ منها على (١) قرض فقط.

أما من حيث قيمة القروض؛ فقد كانت أكبر قيمة أيضاً لدولة السـنغال، إذ حصلـت على قروض قُدّرت بـ(٧١٩، ٣٥ مليون د.ك)، تـمّ توزيعها على القطاعات المختلفة، كالآتي: قطاع الزراعة والفروع الأولية حصل على (٤) قروض قيمتهـا ١٩،٠٦٩ مليون دينار كويتي، يليه قطـاع المياه والمجاري حصـل على (٣) قروض قيمتهـا ٢٥٠، ٦ ملايين دينار كويتـي، ثم قطاع النقل والمواصلات حصـل على قرضيـن قيمتهما ٤٠٠، ٤ ملايين دينار كويتي، ثم قـرض لقطاع الصناعة قيمته ٠٠٠، ٦ ملايين دينـار كويتي[٣]. وجاءت دولة مالي في المرتبة الثانية؛ حيث حصلت على قروض قُدّرت قيمتها بـ(٢٤٠، ٢٢ مليـون د.ك) مع أنها تأتـي في المرتبة الثالثـة من حيث عدد القروض، تليها دولة غانا (٤٧٠، ١٦ مليـون د.ك)، ثم النيجر (٣٧١، ١٤ مليون د.ك)، ثم

(١) انظر: تقارير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، السنوات ١٩٧٦-١٩٨٥م، صفحات متفرقة.

(٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

(٣) انظر: تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص٥٥.

بقية الدول الأخرى.

ويتبين من الجدول رقم (١) أن الدولة التي جاءت في ذيل القائمة، بالنسبة لعدد وقيمة القروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لدول غرب إفريقيا خلال الفترة آنفة الذكر، هي جزر الرأس الأخضر، حيث حصلت على قرض واحد فقط قيمته ٩٦٥،٠ مليون دينار، وهذا القرض خُصص لقطاع النقل والمواصلات.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم دول إقليم غرب إفريقيا المستفيدة من قروض الصندوق أُدرجت من قِبل البنك الدولي في السبعينيات ضمن شريحة الدول ذات الدخل المنخفض والمنخفض جداً، فعلى سبيل المثال نجد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في السنغال لعام ١٩٧٩م بلغ ٤٣٠ دولاراً، بينما بلغ في بنين وجامبيا وسيراليون ٢٥٠ دولاراً، وفي مالي بلغ ١٤٠ دولاراً، والنيجر ٢٧٠ دولاراً، وغينيا بيساو ١٧٠ دولاراً، وغانا ٤٠٠ دولار، وغينيا ٢٨٠ دولاراً[١].

ثالثاً: التوزيع القطاعي (والنوعي) لمساعدات الصندوق في غرب إفريقيا:

من حيث القطاعات؛ لا يستبعد الصندوق- من حيث المبدأ- قطاعاً معيّناً، ولا يفرّق في تقديمه للقروض بين القطاعات الاقتصادية، ولا يفاضل بين مشروع اقتصادي وآخر، اعترافاً منه بما لجميع القطاعات من أهمية، ولتماسكها الوثيق، واعتماد بعضها على البعض الآخر في مجرى النمو الاقتصادي، ولكن الصندوق يفضّل التركيز على القطاعات الاقتصادية دون القطاعات الاجتماعية كالصحة أو الإسكان أو التعليم، لذلك نجد أن معظم نشاطات الصندوق موجهة إلى قطاعات البنية الأساسية، ولا سيما مشاريع الطاقة الكهربائية ومشاريع النقل والطرق، وللصندوق- زيادةً على ذلك- نشاط كبير في كلٍّ من ميداني الزراعة والصناعة، فضلاً عن تمويل بنوك التنمية الصناعية، لما لهذه المشروعات من أهميةٍ خاصة خلال فترة تنفيذ الخطط التنموية والبناء الاقتصادي[٢]، ويمكن تقسيم قطاعات تمويل الصندوق إلى خمسة قطاعات، هي: زراعية، نقل ومواصلات، قوى كهربائية، صناعية، المياه والمجاري.

ومن أمثلة المشروعات التي قام الصندوق الكويتي بتمويلها: ما قدّمته الحكومة الكويتية من مساهمة، على سبيل المنحة، بمبلغ ستة ملايين دولار عام ١٩٧٤م، لتمويل المرحلة الأولى من برنامج مكافحة الوباء المعروف باسم «وباء عمى النهر» الذي تعاني منه سبع دول في غرب إفريقيا، وذلك بالتعاون مع هذه الدول ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء[٣].

ومن الأمثلة في المشاريع التي تخدم عدد من الدول تمويل برنامج ضخم لاستغلال حوض نهر السنغال (الذي يضم دول: السنغال ومالي وموريتانيا)، وقُدّرت تكاليفه الإجمالية بنحو ٤، ٣ مليارات دولار، وشمل: إقامة سد مانانتالي في مالي، وسد دايامي في السنغال، وإقامة ميناء بحري ونهري في السنغال أيضاً، وميناء آخر في مدينة كاي في مالي ليكون منفذاً مائياً لها، بالإضافة إلى إقامة تسعة موانئ أخرى صغيرة على طول نهر السنغال، يقع اثنان منها في موريتانيا. وتعلق الدول الثلاث أهمية كبيرة على هذه المشروعات لما تتيحه من زيادة استغلال مواردها الزراعية والمعدنية، واستخدام الطاقة الكهربائية لنهر السنغال

(١) Ezenwe, Uka, Trade and growth in West Africa in the 1980s, Verlag Weltarchiv, Hamburg, Vol. 17, Iss. 4, PP. 191,194.

(٢) عبداللطيف يوسف الحمد، خمسة عشر عاماً من العمل الإنمائي الدولي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مجلة النفط والتعاون العربي (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)، الكويت، مج٣، ع١، ١٩٧٧م، ص٢١؛ انظر أيضاً: غانم سلطان، مرجع سابق، ص١٧٦.

(٣) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث عشر، ١٩٧٤-١٩٧٥م، ص (٨، ٩).

في التصنيع، وتيسير الملاحة في النهر على نحوٍ يفيد الدول الثلاث[1].

وفيما يأتي جدول رقم (٢) الذي يوضح التوزيع القطاعي للقروض المقدمة إلى دول إقليم غرب إفريقيا، والتي استهدفتها مساعدات الصندوق الكويتي، ثم جدول رقم (٣) يوضح ترتيب للقطاعات المستفيدة من قروض الصندوق الكويتي من حيث عدد القروض وقيمتها، وذلك حتى عام ١٩٨٩م.

الجدول رقم (٢):

التوزيع القطاعي لقروض الصندوق الكويتي في دول غرب إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٤- يونيو ١٩٨٩م)[2]:

الدولة- القطاع	الزراعة والفروع الأولية	النقل والمواصلات	الكهرباء	الصناعة	المياه والمجاري
السنغال	٤	٢	---	١	٣
النيجر	١	١	١	---	٢
مالي	١	١	١	---	١
غينيا بيساو	---	٤	---	---	---
غانا	---	---	٣	---	---
جامبيا	---	٣	---	---	---
بوركينافاسو	١	١	---	---	١
بنين	---	١	١	---	١
غينيا	---	٢	---	---	---
توجو	---	١	١	---	---
ليبيريا	---	١	---	---	---
سيراليون	---	١	---	---	---
جزر الرأس الأخضر	---	١	---	---	---
المجموع	٧	١٩	٧	١	٨

(١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث عشر، ١٩٧٤-١٩٧٥م، ص (٤٤، ٤٥).

(٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

جدول رقم (٣):

يوضح ترتيب القطاعات المستفيدة من قروض الصندوق الكويتي من حيث عدد وقيمة القروض[3]:

القطاع	عدد القروض	قيمة القروض (مليون دينار كويتي)	النسبة المئوية
النقل والمواصلات	١٩	٥٤،٦٢	٣٧،٤٦٪
الزراعة والفروع الأولية	٧	٣٧،٥٧٤	٢٥،٧٧٪
الكهرباء	٧	٢٩،٠٢٦	١٩،٩١٪
المياه والمجاري	٨	٦،١٨	١٢،٧٥٪
الصناعة	١	٠٠٠٦،٠	١١،٤٪
المجموع	٤٢	٨٢،١٤٥	١٠٠

ملحوظة: الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة.

يتضح من الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٣):

أن القطاع الذي استفاد بأكبر قيمة وعدد من قروض الصندوق في منطقة غرب إفريقيا، خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٩م، هو قطاع النقل والمواصلات الذي تصدّر قائمة القطاعات المختلفة، حيث استحوذ على ١٩ قرضاً، قُدّرت قيمتها بـ ٦٢، ٥٤ مليون دينار كويتي، أي بنسبة ٤٦، ٣٧٪ من إجمالي قيمة القروض التي قُدّمت للقطاعات المختلفة في منطقة غرب إفريقيا، في حين احتل قطاع الزراعة والفروع الأولية المركز الثاني في قيمة القروض التي حصلت عليها خلال الفترة آنفة الذكر، حيث حصل على ٧ قروض، وذلك بقيمة ٥٧٤، ٣٧ مليون دينار كويتي، أي بنسبة ٧٧، ٢٥٪، كما حصل قطاع الكهرباء على المركز الثالث من حيث قيمة القروض، حيث حصل على (٧) قروض بقيمة ٠٢٦، ٢٩ مليون دينار كويتي، أي بنسبة ٩١، ١٩٪، يليه قطاع المياه والمجاري الذي حصل على (٨) قروض، ولكن بقيمة ١٨,٦ مليون دينار كويتي، أي بنسبة ٧٥، ١٢٪.

(٣) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

في حين جاء قطـــاع الصناعة في ذيل القطاعات من حيث قيمة وعدد القروض التـــي قدّمها الصندوق الكويتي، حيث حصـــل على قرض واحـــد فقط، وانفـــردت به دولة الســـنغال، وكانت قيمته ٦ ملايين دينار كويتي، أي بنســـبة ١١، ٤٪.

شكل رقم (١):

يوضح توزيع قيمة (بالنسبة المئوية) قروض الصندوق على القطاعات المختلفة بمنطقة غرب إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٤م)[(١)]:

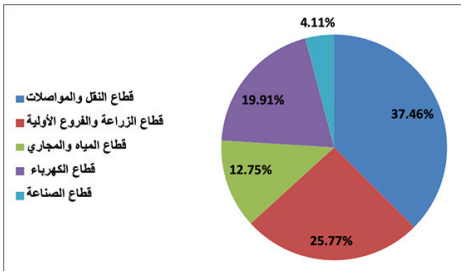

ملحوظة: الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة.

رابعاً: مقارنة وترتيب إقليم غرب إفريقيا، بالنسبة للأقاليم التي يستهدفها الصندوق داخل القارة الإفريقية:

وهكـــذا، بعدما تطرقنا للتوزيـــع الجغرافي والقطاعي لقـــروض الصنـــدوق الكويتـــي داخل إقليم غـــرب إفريقيا بالإضافة إلى قيمة وعـــدد القروض التي قُدمت للقطاعات المختلفة داخل هذا الإقليم، فحري بنا أن نحلل موقع إقليم غرب إفريقيـــا داخل أجندة الصنـــدوق الكويتي، وذلك يتم بالتطرق أولاً إلى عرض خريطة التوزيع الجغرافي والقطاعي لقروض الصندوق داخل أقاليم وســـط وجنوب وشرق القارة الإفريقية، لنبين ترتيب إقليم غرب إفريقيا بالنسبة للأقاليم الإفريقية الأخرى المســـتهدفة من قِبل الصندوق، خصوصاً من ناحية عدد القروض وقيمتهـــا، ثم نبرز أكثر القطاعات التي اســـتأثرت بقروض الصندوق بالنســـبة لأقاليم وسط وجنوب وشـــرق إفريقيا، ومقارنتها - بأكثر القطاعات، التي استهدفها الصندوق - بإقليم غرب إفريقيا.

جدول رقم (٤):

التوزيع الجغرافي والقطاعي لقروض الصندوق الكويتي في أقاليم وسط وشرق وجنوب إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٤- يونيو ١٩٨٩م)[(٢)]:

القطاع / الدولة	الزراعة والفروع الأولية	النقل والمواصلات	الكهرباء	الصناعة	المياه والمجاري	المجموع
إفريقيا الوسطى	---	(٣) ٣،١٢٠	(١) ٠٠٠،٢	---	---	(٤) ٥،١٢٠
أنجولا	(١) ٣،٧٠٠	---	---	---	---	(١) ٣،٧٠٠
بوتسوانا	(١) ١،١٠٠	(٢) ٥،٥٠٠	(١) ٢،١٥١	---	---	(٤) ٨،٧٥١
بوروندي	(٢) ١،٣٤٤	(٤) ٥،٥٩٣	(١) ٣،٨٢٨	---	---	(٧) ١٠،٧٦٥
تنزانيا	---	(١) ٨،٠٠٠	(١) ٤،٤٥٠	(٣) ٥٠٠، ١٦	---	(٥) ٢٨،٩٥٠
رواندا	---	(٣) ٩،٣٧١	---	(١) ١،٠٠٠	---	(٤) ١٠،٣٧١
زيمبابوي	(١) ٣،٣٠٠	(٣) ١٣،٥٤٩	---	---	---	(٣) ١٦،٨٤٩
سيشل	(١) ١،٦٢٠	---	---	---	---	(١) ١،٦٢٠
الكاميرون	---	(١) ٥٩٦،٣	(٢) ٧٠٠،٦	---	---	(٣) ٢٩٦،١٠
الكونغو	---	(٣) ١٠،٧٠٠	---	---	---	(٣) ١٠،٧٠٠
ليسوتو	---	(٢) ٨٩٧،٣	---	---	(١) ١٠٠،١	(٣) ٩٩٧،٤
مدغشقر	---	(١) ١٠٠،٢	(١) ٧٠٧،٢	---	---	(٢) ٨٠٧،٤
موريشيوس	---	---	(١) ٥٠٠،١	---	(١) ٠٠٠،٤	(٢) ٥٠٠،٥
موزمبيق	(١) ٠٠٠،٣	(٣) ٧٥٠،٨	---	---	---	(٤) ٧٥٠،١١
يوغندا	(١) ٠٠٠،٣	---	---	(٢) ٣،٥٠٠	---	(٣) ٥٠٠،٦
جزر القمر	---	(٤) ٢٣٥،٧	---	---	(١) ٠٠٠،٢	(٥) ٢٣٥،٩
غينيا الاستوائية	---	(١) ١٠٠،١	---	---	---	(١) ١٠٠،١

(١) الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

(٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

ملحوظة:

- الأرقام بين القوسين تدل على عدد القروض.
- الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة.

من خلال تحليل الجدول رقم (٤) نجد:

أن الصنـــدوق الكويتي قدّم ٥٦ قرضـــاً لـ١٧ دولة من جنوب وشـــرق ووســـط إفريقيا، وذلك خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٩م)، وقد وصلت قيمـــة هذه القروض إلى ١٥١،٠١١ مليـــون دينـــار كويتي، ويتبيـــن أن أكبر قيمة للقـــروض كانت من نصيب دولة تنزانيا (٢٨،٩٥٠ مليون دينـــار كويتي)، موزعة على القطاعات المختلفة كالتالي: ثلاثة قروض لقطاع الصناعة بقيمة ١٦،٥٠٠ مليون دينار كويتي، وقرض للنقل والمواصلات قيمته ٨،٠٠٠ ملايين دينار كويتـــي، وقرض للكهرباء قيمتـــه ٤،٤٥٠ ملايين دينار كويتي. يليها دولة زيمبابوي (١٦،٨٤٩ مليون دينار كويتي)، ثم دولة موزمبيق (١١،٧٥٠ مليون دينار كويتي)، ثـــم بوروندي (١٠،٧٦٥ ملايين دينـــار كويتي)، ثم دولة الكونغـــو (١٠،٧٠٠ ملايين دينار كويتي)، ثم دولة رواندا (١٠،٣٧١ ملايين دينار كويتي)، ثم الكاميرون (١٠،٢٩٦ ملايين دينار كويتي)، ثم بقية الدول الأخرى.

ويتضح من الجدول رقـــم (٤) أن أكثر القروض قد ذهبت إلى دولة بوروندي، حيث حصلت على (٧) قروض، على الرغم من أنها احتلت المركز الرابع من حيث قيمة هذه القـــروض، يليها تنزانيا وجزر القمر لكلٍّ منهما (٥) قروض، ثم إفريقيا الوسطى وبوتسوانا وموزمبيق ورواندا لكلٍّ منها (٤) قروض، ثم بقية الدول الأخرى.

كذلك يتبين من الجدول رقم (٤) أن الدولة التي جاءت في ذيل القائمة بالنسبة لقيمة وعدد القروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لأقاليم وســـط وجنوب وشـــرق إفريقيا، خلال الفترة آنفة الذكر، فهي دولة غينيا الاستوائية، وهي من دول وسط القارة الإفريقية، حيث حصلت على قرضٍ واحد فقط في قطاع النقل والمواصلات، وقيمته ١،١٠٠ مليون دينار كويتي.

وفيمـــا يلي جدول رقم (٥) الـــذي يوضح ترتيب القطاعات المســـتفيدة من قروض الصندوق الكويتي في أقاليم وسط وجنوب وشرق إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٩م)، لتوضيح أكثر وأقل القطاعات التي استحوذت على عدد وقيمة قروض الصندوق الكويتي خلال تلك الفترة سالفة الذكر.

جدول رقم (٥):

يوضح ترتيب القطاعات المستفيدة من قروض الصندوق الكويتي في أقاليم وسط وجنوب وشرق إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٩م)[(١)]:

القطاع	عدد القروض	قيمة القروض (مليون دينار كويتي)
النقل والمواصلات	٣١	٨٢،٥١١
الكهرباء	٨	٢٣،٣٣٦
الزراعة والفروع الأولية	٨	١٧،٠٦٤
الصناعة	٦	٢١
المياه والمجاري	٣	١٠٠،٧
المجموع	٥٦	١٥١،٠١١

الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة.

يستنبط من الجدول رقم (٥):

أن الصندوق قدّم قروضـــاً للقطاعات المختلفة في أقاليم وسط وجنوب وشرق القارة الإفريقية خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٩م، وجاء قطاع النقل والمواصلات على رأس قائمة القطاعات المختلفة التي اســـتفادت من عدد القروض وقيمتها، حيث استحوذ هذا القطاع على ٣١ قرضاً قُدّرت قيمتها بـ٨٢،٥١١ مليون دينار كويتي، فـــي حين احتل قطاع الكهرباء المركز الثاني، حيث حصل على ٨ قروض، وصلت قيمتهم لـ٢٣،٣٣٦ مليون دينار كويتي، ثم قطاع الزراعة والفروع الأولية الذي حصل على (٨) قروض قيمتها ١٧،٠٦٤ مليون دينار كويتي، يليه قطاع الصناعة الذي حصل على (٦) قـــروض، قيمتها ٢١ مليون دينار كويتي، في حين جاء

(١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

قطاع المياه والمجاري في ذيل قائمة القطاعات التي استفادت بقروض الصندوق الكويتي، حيث حصل هذا القطاع على (٣) قروض، بلغت قيمتها ١٠٠، ٧ ملايين دينار كويتي.

شكل رقم (٢):

رسم بياني يوضح النسبة المئوية لاستفادة كل قطاع من قروض الصندوق الكويتي المقدمة لأقاليم وسط وجنوب وشرق إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٩م)[١]:

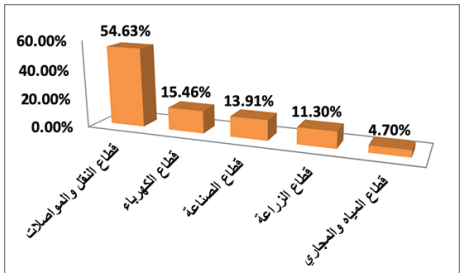

ملحوظة: الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة.

وهكذا، بعدما تطرقنا، من خلال الجدولين رقم (٤) و(٥)، للتوزيع الجغرافي والقطاعي لقروض الصندوق الكويتي بأقاليم وسط وجنوب وشرق إفريقيا، نأتي لنبين موقع وترتيب إقليم غرب إفريقيا- بصفته محور الدراسة- داخل أجندة الصندوق الكويتي بالنسبة لقروضه الموزعة على إفريقيا جنوب الصحراء جمعاء.

لذا؛ يأتي الجدول رقم (٦) ليوضّح مجموع عدد وقيمة قروض الصندوق الكويتي المقدمة لـ٣٠ دولة بإفريقيا جنوب الصحراء (١٩٧٤-١٩٨٩م)، والنسبة التي حصل عليها إقليم غرب إفريقيا مقارنةً بالأقاليم الأخرى داخل القارة الإفريقية.

الجدول رقم (٦):

مجموع عدد وقيمة قروض الصندوق الكويتي المقدمة لـ٣٠ دولة بإفريقيا جنوب الصحراء (١٩٧٤-١٩٨٩م)[٢]:

الإقليم	عدد الدول المستفيدة	عدد القروض	قيمة القروض (مليون د.ك)	٪
غرب إفريقيا	١٣	٤٢	١٤٥،٨٢	٤٩،١٣
وسط وجنوب وشرق إفريقيا	١٧	٥٦	١٥١،٠١١	٥٠،٨٧
المجموع	٣٠	٩٨	٢٩٦،٨٣١	١٠٠

الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة.

يتضح من الجدول رقم (٦):

أن الـ١٣ دولة الواقعة بإقليم غرب إفريقيا استأثرت بما يقارب نصف إجمالي قيمة القروض التي قُدمت من الصندوق الكويتي لـ٣٠ دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث حصل هذا الإقليم (غرب إفريقيا) وحده على قروض قيمتها ٨٢، ١٤٥ مليون دينار كويتي، أي بنسبة ١٣، ٤٩٪ من إجمالي قيمة القروض المقدمة لدول إفريقيا جنوب الصحراء التي استفادت من قروض الصندوق، والتي قُدّرت بـ٨٣١، ٢٩٦ مليون دينار كويتي. في حين حصلت الأقاليم الأخرى الواقعة بوسط وجنوب وشرق إفريقيا على نسبة ٨٧، ٥٠٪، مما يدلل على اهتمام الصندوق الكويتي البالغ بإقليم غرب إفريقيا.

كان هذا عن ترتيب إقليم غرب إفريقيا بالنسبة للأقاليم الإفريقية الأخرى التي استهدفها الصندوق الكويتي خلال الفترة سالفة

(١) الشكل البياني من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

(٢) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

الذكر، أمـــا قيمة وعدد القـــروض التي حصل عليهـــا كل قطاع في إقليم غـــرب إفريقيا، من إجمالـــي القروض التي حصـــل عليها كل قطاع في إفريقيا جنوب الصحراء، فهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٧):

يوضح ترتيب القطاعات المستفيدة من قروض الصندوق الكويتي المُقدمة لـ٣٠ دولة بإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٩م)[١]:

الإقليم- القطاع	النقل والمواصلات	الزراعة والفروع الأولية	الكهرباء	المياه والمجاري	الصناعة
غرب إفريقيا	(١٩) ٥٤،٦٢	(٧) ٣٧،٥٧٤	(٧) ٢٩،٠٢٦	(٨) ٦٠٠،١٨	(١) ٦،٠٠٠
وسط وجنوب وشرق إفريقيا	(٣١) ٨٢،٥١١	(٨) ١٧،٠٦٤	(٨) ٢٣،٣٣٦	(٣) ٧،١٠٠	(٦) ٢١
المجموع	(٥٠) ١٣٧،١٣١	(١٥) ٥٤،٦٣٨	(١٥) ٥٢،٣٦٢	(١١) ٢٥،٧٠٠	(٧) ٢٧،٠٠٠
النسبة المئوية	٤٦،٢٠٪	١٨،٤١٪	١٧،٦٤٪	٨،٦٥٪	٩،١٠٪

ملحوظة: الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة.

يبين الجدول رقم (٦) والجدول (٧):

مدى الاســـتفادة الكبيرة التي حصل عليها إقليم غرب إفريقيا من حيث عدد وقيمة القروض التـــي قدّمها الصنـــدوق الكويتـــي للقطاعات المختلفـــة، خصوصاً إذا ما تمـــت مقارنة عدد وقيمة القروض التي قُدّمت للقطاعات المختلفة داخل هذا الإقليـــم بالأقاليم الإفريقية الأخرى المستفيدة من قروض الصندوق.

وعندما قمنا بهذه المقارنة اتضح الآتي:

اســـتحواذ قطاع النقـــل والمواصلات داخل إقليـــم غـــرب إفريقيا على نســـبة ٣٨٪ من عدد القـــروض المقدمة لدول إفريقيا جنوب الصحراء المســـتفيدة من قروض الصندوق، وحصوله على نســـبة ٨٣، ٣٩٪ من حيث إجمالي قيمة القروض، بل واســـتحواذ قطاع الزراعة والفروع الأولية على نسبة ٦٦، ٤٦٪ من إجمالي عدد القروض، ونسبة ٧٦، ٦٨٪ مـــن حيث إجمالـــي قيمة القروض، في حين حصل قطاع الكهرباء على نسبة ٦٦، ٤٦٪ من عدد القروض، ونسبة ٤٣، ٥٥٪ من قيمة القروض، أما قطاع المياه والمجاري فقد حصل على نســـبة ٧٢، ٧٢٪ من عدد القروض، وعلى نسبة ٣٧، ٧٢٪ من قيمـــة القروض، وكان قطـــاع الصناعة داخل إقليـــم غرب إفريقيا القطـــاع الوحيد الذي كانت استفادته بقروض الصندوق الكويتي ضئيلة إذا ما تم مقارنة نفس القطاع داخل الأقاليم الإفـــريقية الأخـــرى، إذ حصل على نســـبة ٢٨، ١٤ من عدد القـــروض، ونسبة ٢٢، ٢٢٪ من قيمة القروض.

شكل رقم (٣):

رسم بياني يوضح النسبة المئوية لاستفادة كل قطاع من قروض الصندوق الكويتي المقدمة لـ٣٠ دولة إفريقية استهدفها الصندوق خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٩م)[٢]:

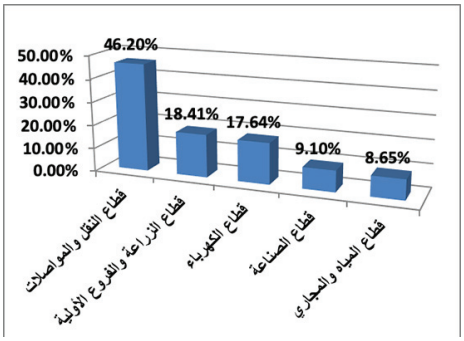

ملحوظة: الأرقام مقربة بعد ترك الكسور العديدة.

(١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

(٢) الشكل البياني من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات تقرير الصندوق الكويتي، التقرير السنوي السابع والعشرون، ١٩٨٨-١٩٨٩م، ص (٥٤-٥٧).

خامساً: المردود السياسي لمساعدات الصندوق في غرب إفريقيا:

من الأبعاد البراجماتية للصندوق الكويتي أنه يُعدّ أداةً مهمة لمدّ جسور الصداقة والإخاء بين دولة الكويت والدول النامية، والمحافظة على علاقات وثيقة مع مختلف شركائه في جميع أنحاء العالم، حيث امتد عمل الصندوق الكويتي إلى دول العالم النامي كافة، من أجل كسب الصداقات، بالإضافة إلى المساهمة في التنمية، فضلاً عن الجانب الإنساني[١].

ومن الجدير بالذكر؛ أن الصندوق الكويتي أدى دوراً مشابهاً لدور البنك الدولي، ولكنه يختلف عنه من حيث دوافع أهداف تلك المساعدات، فالمساعدات الخارجية الكويتية تنطلق دوافعها من خلال مجموعة من الاعتبارات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تختلف في طبيعتها عن الدوافع السياسية للدول الصناعية، منها الشعور بالواجب في تقديم المساعدة للدول النامية لاعتبارات إنسانية، وانتماء الكويت لهذه الدول، والاهتمام بتدعيم التضامن والتعاون بين دول العالم الثالث، بالإضافة إلى الرغبة في تعزيز مركز الكويت ومكانتها على الصعيد العالمي.

شواهد ومؤشرات:

وهناك شواهد ومؤشرات تدل على أن هذه المساعدات التي قدّمها الصندوق الكويتي قد حققت الكثير ممّا استهدفته دولة الكويت على الصعيد السياسي، **منها:**

١- وضوح الاعتراف الدولي بدور الكويت في مجال المساعدات الأجنبية، وخصوصاً من قِبل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون، حيث أكدت هذه المنظمات دور الكويت في الإسهام بنسبة من دخلها القومي بلغت ١١٪، في الفترة بين عامي ١٩٧٤-١٩٧٦م، وهي نسبة لم يعرفها العالم من قبل، حيث إنها تتجاوز نسبة الدول الصناعية بأكثر من ثلاثين ضعفاً.

٢- تحقيق مركز مرموق للدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية، وما ترتب عليه من مزايا في دعم القضايا العربية في العديد من المناسبات.

٣- إظهار التعاطف الملموس من قِبل الدول النامية تجاه القضايا الاقتصادية والسياسية التي تهم دول الخليج بصفة عامة، ودولة الكويت بصفة خاصة.

٤- تحقيق علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل وعلاقات الصداقة التي تمتعت بها الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٥- تحقيق مناخ استثماري جيد للمستثمرين الكويتيين، الذين حظوا بترحيبٍ من قِبل أغلب الدول النامية التي تسعى إلى اجتذاب رؤوس أموال كويتية[٢].

٦- وقد أثبتت سياسة المساعدات الكويتية، والمعروفة أيضاً باسم «دبلوماسية الدينار»، أنها سلاح ذو حدين، فمن ناحيةٍ يشكّل التركيز على مساعدة الدول النامية مصدر ضغط للكويت؛ بسبب أن بعض الدول المقترضة غير راغبة أو غير قادرة على سداد ديونها، ومن ناحية أخرى يخدم الصندوق الكويتي مصالح دولة الكويت وشعبها، من خلال اكتساب مكانة دولية تتيح للمستثمرين الكويتيين العمل في الدول المقترضة ويمثل الصندوق أهمية لها[٣].

---

(١) ماجد عبدالله الماجد، العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية (النفط، الصندوق الكويتي للتنمية، المساعدات والمعونات، الاستثمارات الخارجية) من الفترة ١٩٦١-٢٠١٥م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ٢٠١٦م، ص١٨٠.

(٢) غانم سلطان، مرجع سابق، ص (١٨١-١٨٣).

(٣) Benyan Turki, Op. Cit, p.432.

٧- أمـــا على الصعيـــد الإفريقي؛ فنجد أن هذه المســـاعدات الكويتية تعطي زخماً جديداً للعلاقات الكويتية الإفريقية، بالإضافة لتأسيس وجود كويتي فـــي القارة الإفريقية، ولا ســـيما منطقة غرب إفريقيا التي اســـتحوذت على أكبر عدد وقيمـــة للقروض المقدمة مـــن الصندوق الكويتي، فقد أســـس هذا الصنـــدوق وجوداً له فـــي ١٣ دولة داخل دول هـــذا الإقليم حتى عام ١٩٨٩م، أي أصبح بمثابة ســـفارة لدولة الكويت داخل كل دولة من دول منطقة غرب إفريقيا.

خاتمة:

من أهم أهداف الصنـــدوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مســـاعدة الـــدول النامية، ســـواء كانت عربية أو غير عربية، لذا ســـلطت الدراسة الضوء على المســـاعدات التي قدّمها الصنـــدوق لمنطقة غرب إفريقيـــا؛ باعتبار أن دولها جزء من الدول النامية.

وقد خرجت الدراسة ببعض النتائج الآتية:

- أن القـــروض التـــي قدّمهـــا الصنـــدوق الكويتـــي لمنطقة غرب إفريقيـــا، خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٩م)، اســـتفادت منها ١٣ دولة، أي أن قروض الصندوق قد شملت معظم دول هذه المنطقة، وهذا مؤشر إيجابي للغاية، خصوصاً أن الصندوق في تلـــك الفترة كان حديث العهد في نشاطاته داخل القارة الإفريقية.

- أن دولة السنغال استحوذت على أكبر عدد وقيمة للقروض التـــي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة غرب إفريقيا.

- أن دولة جزر الرأس الأخضر اســـتحوذت علـــى أقل عدد وقيمـــة للقروض التـــي قدّمها الصندوق الكويتي لمنطقة غرب إفريقيا.

- لا يفـــرّق الصندوق الكويتـــي في تقديمه للقروض بين القطاعات الاقتصادية، ولكن نجد معظم نشاطات الصندوق موجهة إلى قطاعات البنية الأساسية، ســـواء قطاعات زراعية، نقل ومواصلات، قـــوى كهربائيـــة، صناعية، المياه والمجاري.

- أن القطاع الذي استفاد بأكبر قيمة وعدد من قروض الصنـــدوق في منطقة غرب إفريقيا خـــلال الفترة ١٩٦٢-١٩٨٤م، هـــو قطاع النقل والمواصلات.

- جاء قطاع الصناعة في ذيل القطاعات من حيث قيمة وعدد القروض التي قدّمها الصندوق الكويتي لقطاعات إقليم غرب إفريقيا.

- أن الـ١٣ دولة الواقعة بإقليم غرب إفريقيا اســـتأثرت بما يقـــارب نصف إجمالـــي قيمة القروض التي قُدمت من الصندوق الكويتي لـ٣٠ دولـــة من دول إفريقيا جنـــوب الصحراء، حيث حصل هذا الإقليم (غـــرب إفريقيا) وحده على ١٣، ٤٩٪ من إجمالي قيمـــة القروض المقدمة لدول إفريقيا جنوب الصحراء التي استفادت من قروض الصندوق الكويتي.

- فيما يتعلـــق بالتوزيـــع القطاعي؛ تصدّر قطـــاع النقل والمواصلات في اســـتحواذه على أكبر عدد من القـــروض المقدمة من الصندوق الكويتي، إذ حصل هـــذا القطاع على ٠٢، ٥١٪ من إجمالي عدد القروض المقدمة لدول إفريقيا جنوب الصحراء.

- تصدّر قطاع النقل والمواصلات أيضاً من حيث قيمة القـــروض، حيث حصل هذا القطاع على نســـبة ٢٠، ٤٦٪ من إجمالي قيمة القروض المقدمة لدول إفريقيا جنوب الصحراء.

- أخيراً؛ احتـــلّ إقليم غرب إفريقيا المركز الأول من حيث قيمة وعدد القروض التي حصل عليهـــا من الصندوق الكويتـــي مقارنةً بالأقاليم الإفريقية الأخرى ■